ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

المسار التشريعي للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

هل قام مجلس النواب بدوره لتحقيق أهداف الاستراتيجية؟

إعداد
أحمد صلاح

إشراف ومراجعة
أيمن عقيل

تحرير
إسلام فوقي

صادر عن: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

المسار التشريعي للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

هل قام مجلس النواب بدوره لتحقيق أهداف الاستراتيجية؟

إعداد: أحمد صلاح **تحرير: إسلام فوقي**

إشراف ومراجعة : أيمن عقيل

صادر عن: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان

يناير 2024

148 شارع مصر حلوان الزراعي- المطبعة - حدائق المعادي، القاهرة، جمهورية مصر العربية

380 أبراج جوهرة المعادي - كورنيش المعادي- القاهرة، جمهورية مصر العربية

www.maatpeace.org

info@maatpeace.org

حقوق الطبع والنشر 2024 محفوظة مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان**

ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتيب أو نقلة بأي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل سواء إليكترونية أو من خلال طرق التسجيل الضوئي دون إذن مسبق أو الإشارة إلى هذا المصدر.

قائمة المحتويات

الموضوع	#
تقديم	3
مقدمة	4
المنهجية	6
مسار التطوير التشريعي	6
التشريعات على مائدة مجلس النواب	7
تقييم اهتمام مجلس النواب بتشريعات حقوق الإنسان	19
دور الأحزاب الممثلة في مجلس النواب في تنفيذ أهداف الاستراتيجية	21
الدور المشترك للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان ومجلس النواب	23
أولويات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان	25
1. تشريعات تعزيز الحقوق المدنية والسياسية	26
2. تشريعات تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	26
3. تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل وذوي الإعاقة والشباب وكبار السن	28
4. محور التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان	29
التوصيات	31

تقديم

حينما تم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الأمم المتحدة في عام 1948، كانت تلك المرة الأولى التي تتفق فيها الدول على أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية مترابطة وتكتسب أهمية متساوية، وينبغي أن تحظى بالحماية العالمية كي يعيش كل شخص متمتعًا بالحرية والمساواة والكرامة الإنسانية. وللمرة الأولى يُصبح هناك وثيقة متفق عليها عالميًا تنص صراحة على أن جميع البشر أحرار ومتساوون بغض النظر عن اللون أو الجنس أو المعتقد أو غيره من الخصائص.

وأصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمثابة أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، فهو مصدر إلهام مجموعة هامة من معاهدات حقوق الإنسان الدولية الملزمة قانونًا، فمن خلال التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، تتعهد الحكومات بوضع تدابير وتشريعات وطنية تتوافق مع التزاماتها التعاقدية. ومن ثم، فإن القوانين المحلية هي أساس تطبيق الحقوق الواردة في القانون الدولي. ويعد الدستور المصري هو الوثيقة الأهم والمرجعية الأساسية للنظام القانوني الوطني، باعتباره عقد اجتماعي بين السلطة والشعب، وقد أقر الدستور المصري مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، الأمر الذي يُعطي هذه المبادئ أعلى مستوى من الحماية باعتبارها نصوصًا دستورية.

وفي ضوء أهمية تطوير ومواءمة التشريعات الوطنية للتوافق مع القانون الدولي ومعاهدات حقوق الإنسان، قطعت مصر شوطًا كبيرًا في تحويل المبادئ الدستورية إلى نصوص تشريعية توفر الحماية القانونية لتطبيقها على أرض الواقع. وصياغة القوانين وتطويرها هي عملية مستمرة تهدف في النهاية إلى الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان وصون الكرامة الإنسانية، لذلك حينما أطلق رئيس الجمهورية "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان"، أصبح هناك إرادة سياسية حقيقية لتحسين حقوق الإنسان، فمن دون إرادة سياسية لا يمكن ترجمة النصوص القانونية إلى واقع ملموس، لذلك لدينا فُرصة كبيرة ينبغي استغلالها للارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان من خلال تكثيف الجهود المشتركة لتحقيق النتائج التي استهدفتها هذه الاستراتيجية.

إن تحقيق الإنجازات الكبيرة يأتي عبر عملية تراكمية من خلال بذل الجهد وتحقيق الإنجازات بشكل مستمر، لتظهر النتائج بشكل متدرج ونصل للنتائج المرجوة، وهو ما ينطبق على تعزيز حقوق الإنسان، فقد حققت مصر الكثير من الإنجازات في السنوات الماضية، ومهما كان الجهد المبذول فإنه ما زالت هناك الكثير من التحديات التي تحتاج تكاتف وتعاون الجميع، لنصل لدرجة الكمال المنشود.

أيمن عقيل

مقدمة

اتخذت الدولة المصرية خطوات واضحة على مدار السنوات الماضية، لتعزيز حقوق الإنسان وتأكيد الاهتمام بها، ومع كل خطوة تخطوها الدولة لدعم حقوق الإنسان على كافة المستويات، تظهر النتائج الإيجابية لهذه المساعي، حيث يتزايد الدعم السياسي لقيادة الدولة لإتمام هذه الخطوات وتتقلص مساحات الخلافات، وتتحرك أحزاب وكيانات سياسية نحو مناطق الالتقاء مع الحكومة المصرية لتحقيق الأهداف المشتركة نحو تعزيز حقوق الإنسان، وتوسيع دوائر المشاركة والعمل السياسي، لتكون الغايات الإنسانية هي محور التعاون والالتفاف بين الجميع لتعزيز حقوق المواطن المصري.

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، أطلقها رئيس الجمهورية في 11 سبتمبر 2021، ومنذ ذلك الوقت تمثل قاعدة الانطلاق والعمل للدولة المصرية لتعزيز حقوق الإنسان في كل القطاعات، وذلك من خلال محاور العمل الأربعة للاستراتيجية، وهي: **الحقوق المدنية والسياسية**، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، **حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن**، **والتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان**، بما يجعل الاستراتيجية بمثابة وثيقة جامعة لكل المطالب الحقوقية، دون اعتراضات تذكر على الاستراتيجية وصياغتها وأهدافها.

ليست المرة الأولى التي نتحدث فيها عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ترى أن من واجبها استمرار تسليط الضوء بشكل دوري على الاستراتيجية ومتابعة ما تم تحقيقه فيها والمحاور التي يمكن أن يكون هناك تأخر في تنفيذها، والتأكيد على ضرورة الانتهاء من بعض محاور العمل، حيث نقترب من منتصف مدة تنفيذ الاستراتيجية، دون أن نصل للنتائج المتوقع تحقيقها خلال منتصف المدة، خاصة أن هناك عامل جديد ألقى الضوء على محاور الاستراتيجية، ألا وهو " الحوار الوطني"، حيث قدم توصيات لتنفيذها باعتبارها مطالب متوافق عليها بين مختلف الأطياف المصرية، وقد رحب رئيس الجمهورية بهذه التوصيات وأكد تقديم ما يستوجب منها التعديل التشريعي إلى مجلس النواب لبحث آلياتها التنفيذية والتشريعية.

هذه المعطيات، تضع جانب كبير من المسؤولية عن تطبيق الاستراتيجية وخروجها للتطبيق العملي والفعلي، على مجلس النواب، فهو الجهة التشريعية المسؤولة عن سن وتعديل القوانين التي تحدثت عنها الاستراتيجية الوطنية، لتخرج من طور الرؤى والتوصيات، إلى طور القوانين الفعلية لتحقيق الغايات المرجوة من الاستراتيجية خلال المدة المحددة والتي تنتهي في سبتمبر 2026.

فإن متابعة تنفيذ نتائج الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، هي الضمانة الأساسية لقياس تحقيق النتائج المستهدفة منها. وفي الوقت الذي حققت فيه الدولة تقدم ملحوظ في تنفيذ بعض جوانب الاستراتيجية، من أهمها مبادرة حياة كريمة والتي تعمل على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الجغرافية ورفع مستوى المعيشة، وقيام منظمات المجتمع المدني بدورها المنوط بها من تقديم المقترحات والمناقشات لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فإننا لاحظنا وجود قصور في أداء البرلمان تجاه القيام بدوره والعمل على تنفيذ الأهداف الواردة بالاستراتيجية وتتعلق بالجانب التشريعي، خاصة القوانين التي تم مناقشتها في جلسات الحوار الوطني، وعلى رأسها قانون حرية تداول المعلومات، والقانون الموحد للقضاء على العنف ضد المرأة، وتعديل قانون الإجراءات الجنائية.

وبالرغم من النقاشات والتوصيات التي خرج بها الحوار الوطني، فإن مجلس النواب لم يحقق تقدم ملموس لإنجاز التشريعات اللازمة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فما زالت عدد من مشروعات القوانين وتعديلات بعض القوانين، في طور الإعداد والمناقشة، أو لم تصل إلى هذه المرحلة بعد. ومع اقتراب انتهاء النصف الأول لمدة تنفيذ الاستراتيجية المقررة بخمس سنوات، نُعيد تسليط الضوء من جديد على أهمية قيام مجلس النواب ببذل مزيد من الجهد خلال الفترة القادمة، من أجل إنجاز أكبر قدر من القوانين المستهدفة بالاستراتيجية، وصولًا إلى تحقيق ما جاء بالاستراتيجية الوطنية من أهداف.

وتدعو مؤسسة ماعت، مجلس النواب إلى أخذ زمام المبادرة وأن يجعل دور الانعقاد الحالي، هو "دور انعقاد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" ويضع أمامه كل التشريعات المرتبطة بالاستراتيجية الوطنية حيث أنه يستطيع إنجازها قبل بدء دور الانعقاد الخامس والأخير، والذي سيشهد انشغال الأحزاب والبرلمانيين بالإعداد للانتخابات البرلمانية القادمة، كما ندعو لتكامل الجهود بين البرلمان وأمانة الحوار الوطني ولجنة العفو الرئاسي، لتحقيق الأولويات المتفق عليها وطنيًا.

وفي ضوء متابعتها المستمرة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، تعيد مؤسسة ماعت التأكيد على ضرورة وضع خطة عمل تنفيذية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، حيث أن عدم وجود خطة عمل تنفيذية يؤدي لبطء تنفيذ بنود الاستراتيجية من بعض الجهات المعنية.

المنهجية

تعتمد منهجية هذه الدراسة على قياس تنفيذ أحد مسارات الاستراتيجية التنفيذية، وهو "المسار التشريعي"، عن طريق توضيح مدى استجابة البرلمان المصري- وتحديدًا مجلس النواب باعتباره الغرفة التشـــريعية- للنتائج المســـتهدفة التي تتطلب صـــياغة أو تعديل قوانين كما وردت في محاور الاســتراتيجية الأربعة، وذلك عن طريق حصــر أنشــطة البرلمان وتحديد التدخلات التي قام بها منذ إعلان رئيس الجمهورية عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وحتى الآن.

وقد استهدفت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان إصدار وتعديل قرابة (33) تشريعًا يخدم تحقيق النتائج المستهدفة في المحاور الأربعة للاستراتيجية، لذلك تعتمد الدراسة على متابعة ما قام به مجلس النواب تجاه هذه التشريعات، سواء في مرحلة الاقتراح أو المناقشة أو الصياغة، وصولًا إلى القوانين التي صُدرت بالفعل، وهو ما يؤدي إلى قياس مدى نجاح مجلس النواب في القيام بالدور المنوط به في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية.

كما تســتعرض الدراســة، ملامح وأهمية التشــريعات التي قام بها البرلمان منذ إطلاق الاســتراتيجية الوطنية، وما إذا كانت هناك ضــرورة دفعت البرلمان لمناقشــتها وإصــدارها، على حساب القوانين المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية، كما نقدم التوصيات اللازمة لتفعيل المسار التشريعي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

مسار التطوير التشريعي

استهدفت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، إصدار وتعديل نحو (33) تشريعًا يخدم تحقيق النتائج المســتهدفة في محاور الاســتراتيجية، وبالتحديد في المحاور الخاصــة بالحقوق المدنية والســياســية، والحقوق الاقتصــادية والاجتماعية، وكذلك ما يتعلق بحقوق المرأة والطفل والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن.

وخلال العام الأول للاســتراتيجية، أحيل لمجلس النواب (4) مشــروعات قوانين اســتهدفتهم النتائج الخاصــة بالاســتراتيجية في مختلف محاورها، بجانب اعتماد قرار وزاري يرقى إلى تشــريع ويندرج في إطار تحقيق النتائج المستهدفة من الاستراتيجية.

ومشــاريع القوانين الأربعة التي أحُيلت لمجلس النواب واســتهدفتهم الاســتراتيجية بشــكلٍ مباشــر، هم: قانون منع الزواج المبكر؛ وقانون حقوق المُســنين؛ وبعض التعديلات في قانون العمل التي تضــمن حق المرأة في القطاع الخاص في إجازة وضــع أســوة بنظيرتها في القطاع العام والحكومي، بالإضافة إلى مشروع قانون تسوية المنازعات التجارية والمدنية، وهو مشروع

القانون الذي استهدف تخفيض دعاوي النزاعات المدنية والتجارية أمام المحاكم، من خلال ابتكار بدائل للتقاضي لتسوية معظم النزاعات قبل قدومها إلي المحاكم، ما يخفض الضغط علي هذه البنية التحتية للمحاكم المصرية، وهو تحقيقًا لبعض النتائج المستهدفة من الاستراتيجية ولاسيما النتيجة المستهدفة رقم 2 في الموضوع الفرعي الثالث الخاص بالحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة، الواردة في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي العام الثاني للاستراتيجية جرى مناقشة ثماني مشروعات قوانين أو تعديلات أو إضافة مواد لقوانين قائمة بالفعل في ثلاث محاور من محاور الاستراتيجية، مثل مجلس النواب أو الجهات المنوط بها تقديم مشروعات القوانين في الوزارات، وكذا في الحوار الوطني. مقارنة بنحو أربع مشاريع قوانين جري إحالتهم لمجلس النواب في العام الأول للإستراتيجية. أنظر الجدول أدناه الذي يُبين مشروعات القوانين والمرحلة التي وصل لها مشروع القانون والجهة المقدمة لهذا المشروع.

التشريعات على مائدة مجلس النواب			
م	التدخل التشريعي المطلوب	موقف التشريع	مقدم التشريع
1	الاستفادة من إطار مراجعة الجرائم الأشد خطورة التي توقع عنها عقوبة الإعدام بمراعاة الظروف المجتمعية والدراسات المتخصصة وبما يتفق مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها مصر.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
2	استحداث تعديل تشريعي يمكن غير القادرين ماليا من الطعن أمام محكمة النقض على الأحكام الصادرة عليهم بالإعدام، إضافة إلى الإجراء الذي تقوم به النيابة العامة لعرض الأوراق وجوبًا على محكمة النقض بموجب القانون الساري.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.

م	التدخل التشريعي المطلوب	موقف التشريع	مقدم التشريع
3	استمرار مناهضة التعذيب بجميع صوره وأشكاله والتحقيق في الادعاءات ذات الصلة، وحماية حقوق الضحايا اتساقًا مع الدستور والتزامات مصر الدولية.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب. فيما جرت مناقشة بشأن آلية مناهضة التعذيب بين لجنة حقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان[1].	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب، رغم وجود اهتمام في مناقشات مجلس النواب بهذا الأمر.
4	الحد من أي شكل من أشكال الممارسات الفردية التي تمثل انتهاكات لحرمة الجسد، سواء كان ذلك في الجهات أو الأماكن العامة أو الخاصة.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
5	تعزيز الضمانات ذات الصلة بضوابط ومبررات ومدد الحبس الاحتياطي الواردة في القوانين الوطنية.	مطروح للنقاش في اللجنة الفرعية المشكلة لصياغة ومراجعة مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية. ومشروع القانون محال من مجلس الوزراء لمجلس النواب منذ مايو 2017[2].	مشروع قانون تعديل قانون الإجراءات الجنائية مقدم من الحكومة لمجلس النواب منذ عام 2017، أي قبل إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وتمت مناقشته عدة مرات في اللجنة التشريعية وكذلك في اللجنة الفرعية المشكلة لصياغة ومراجعة مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، دون أن يرى النور على مدار

[1] «التعذيب» يثير جدلا بين وكيل «حقوق النواب» ورئيس «القومي لحقوق الإنسان»، متاح عبر هذا الرابط، https://2u.pw/hM5sG3v

[2] الوزراء: تعديلات "الإجراءات الجنائية" تشمل إعادة تنظيم إجراءات الحبس الاحتياطي، متاح عبر هذا الرابط، https://2u.pw/z37bpsh

م	التدخل التشريعي المطلوب	موقف التشريع	مقدم التشريع
			فصلين تشريعيين لمجلس النواب.
6	النظر في تضمين قانون الإجراءات الجنائية مزيد من البدائل المتطورة تكنولوجيا للحبس الاحتياطي، والعمل على تفعيل البدائل الواردة فيه.	مطروح للنقاش في اللجنة التشريعية ضمن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية.	مشروع قانون تعديل قانون الإجراءات الجنائية مقدم من الحكومة لمجلس النواب منذ عام 2017، أي قبل إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وتمت مناقشته عدة مرات في اللجنة التشريعية وكذلك في اللجنة الفرعية المشكلة لصياغة ومراجعة مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، دون أن يرى النور على مدار فصلين تشريعيين لمجلس النواب.
7	وضع نظام قانوني مغاير لمبررات الحبس الاحتياطي إذا كان المتهم طفلًا جاوز خمسة عشر عامًا بما يشدد من الشروط الواجب توافرها للحبس.	مطروح أمام لجنة صياغة قانون الإجراءات الجنائية.	مشروع قانون تعديل قانون الإجراءات الجنائية مقدم من الحكومة لمجلس النواب منذ عام 2017، أي قبل إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وتمت مناقشته عدة مرات في اللجنة التشريعية وكذلك في اللجنة الفرعية المشكلة لصياغة ومراجعة مشروع القانون المقدم من الحكومة

م	التدخل التشريعي المطلوب	موقف التشريع	مقدم التشريع
			بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، دون أن يرى النور على مدار فصلين تشريعيين لمجلس النواب.
8	تبني سياسة تشريعية لمراجعة الجرائم التي يعاقب عليها الجاني وجوبيا بعقوبات سالبة للحرية وتعظيم عقوبة الغرامة خاصة في الجرائم البسيطة التي لا تنبئ عن خطورة إجرامية شديدة للجاني	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
9	دراسة إجراء تعديل تشريعي بإيجاد عقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية عند عدم سداد الديون الناشئة عن علاقات تعاقدية.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
10	التنظيم التشريعي لمبدأ عدم سقوط الدعويين الجنائية والمدنية بالتقادم بشأن كل صور الاعتداء على الحرية الشخصية، في حال كون الجاني موظفًا عامًا أو مكلفًا بخدمة عامة وارتكب جريمته بسبب أو بمناسبة أو باستغلال وظيفته.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
11	إقرار حق المضرور من جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية في إقامة الدعوى الجنائية عنها بطريق الادعاء المباشر، وكفالة التعويض العادل لمن وقع اعتداء على حريته الشخصية.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.

م	التدخل التشريعي المطلوب	موقف التشريع	مقدم التشريع
12	إيجاد آلية قانونية تسمح للمدمنين المحتجزين بالمصحات الخاصة بالتظلم من قرار حجزهم.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
13	صدور قانون يتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم.	تم إصدار القانون	مشروع قانون مقدم من الحكومة، بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، وتم أخذ رأى المجلس على الموافقة نهائيا وقوفا[3].
14	التقليل من كم المنازعات المعروضة على المحاكم المدنية ومحاكم الجنح، والمنازعات الإدارية، من خلال التوسع في الأخذ بالطريق البديلة لفض المنازعات المدنية والتجارية ذات القيمة المتدنية، وكذا المنازعات الإدارية، والتوسع تشريعيًا في نظام الأمر الجنائي لتخفيف الضغط على محاكم الجنح.	مطروح أمام اللجنة التشريعية بمجلس النواب.	مشروع قانون مقدم من مجلس الوزراء.
15	تعديل قانون الإجراءات الجنائية على نحو يلزم بتبصرة المتهم بحقه في الصمت.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	رغم طرح مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية، إلا أن هذا التعديل ليس مطروح ضمن تعديلات القانون.
16	إعداد وإصدار قانون حماية الشهود والمبلغين، والمجني عليهم.	مطروح للنقاش بلجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب ضمن تعديلات قانون الإجراءات الجنائية.	مشروع قانون تعديل قانون الإجراءات الجنائية مقدم من الحكومة لمجلس النواب منذ عام 2017، أي قبل إطلاق

[3] مجلس النواب يوافق نهائيا على تعديل قانون الإجراءات الجنائية https://qrcd.org/4Ete

م	التدخل التشريعي المطلوب	موقف التشريع	مقدم التشريع
		وهذا القانون يمثل التزام دستور وفق المادة 96 من الدستور التي نصت على هذا القانون.	الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وتمت مناقشته عدة مرات في اللجنة التشريعية وكذلك في اللجنة الفرعية المشكلة لصياغة ومراجعة مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، دون أن يرى النور على مدار فصلين تشريعيين لمجلس النواب.
17	تعزيز النظام القضائي الخاص بالأطفال الشهود.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
18	حصر الجرائم التي تختص بها محاكم الطوارئ في أدق صورة.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
19	صدور قانون لتنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الرسمية وتداولها.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.

م	التدخل التشريعي المطلوب	موقف التشريع	مقدم التشريع
20	صدور تعديلات تشريعية منظمة لعمل النقابات المهنية استرشادًا بأحكام المحكمة الدستورية العليا بشأن مسائل فرض الحراسة القضائية والمنازعات المتعلقة بصحة انعقاد الجمعيات العمومية وغيرها.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
21	تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يضمن إنفاذ الالتزام الدستوري بحماية حرمة الحياة الخاصة للمجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
22	صدور تعديل تشريعي بتشديد العقوبات في قانون البيئة والقوانين ذات الصلة.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
23	صدور التشريعات الخاصة بتكريس وتنظيم الحق في المعرفة.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
24	النظر في تقنين أوضاع العاملين في الخدمة المنزلية.	مشروع قانون مقدم لمجلس النواب.	مقدم من النائبة هالة أبو السعد وكيل لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في ديسمبر 2021، وعضو بحزب مصر الحديثة[4].

[4] أول مشروع قانون لتقنين أوضاع العمالة المنزلية، متاح على الرابط التالي، https://2u.pw/v8KuEgY

م	التدخل التشريعي المطلوب	موقف التشريع	مقدم التشريع
25	تحديث التشريعات واللوائح المنظمة لضمان سلامة وجودة منتجات الغذاء المحلي والمستورد، وتطوير معايير الجودة والمواصفات القياسية للعديد من سلع المنتجات الزراعية، وتعزيز قدرات ودور الهيئة القومية لسلامة الغذاء.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
26	تطوير التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والتنافسية، لتوفير بيئة تمكن الصناعات الثقافية.	**تم إصدار القانون**	مشروع القانون كان مقدم من الحكومة
27	العمل على إصدار قانون شامل لحماية المرأة من العنف يتضمن تعديلات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما يخص المواد التمييزية، ويُجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة.	مشروع قانون مقدم لمجلس النواب.	مشروع القانون مقدم من النائبة الناصرية نشوى الديب، وهي نائبة مستقلة.
28	تعديل القوانين بما يعزز حقوق المرأة، ويضمن المصلحة الفضلى للطفل، وييسر حصول المرأة على كافة حقوقها وحقوق أطفالها كاملة دون تأخير.	لم يتم طرح التعديل التشريعي في مجلس النواب وينتظر أن يكون ضمن قانون الأحوال الشخصية التي تعمل وزارة العدل على صياغته.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
29	تعديل قانون العقوبات لجعل التحرش بالمرأة في وسائل المواصلات العامة أو في مكان عملها ظرفًا مشددًا للجريمة.	**تم إصدار القانون**	مشروع القانون كان مقدم من الحكومة
30	إصدار قانون منع زواج الأطفال، وتعزيز إجراءات منع الزواج القسري والمؤقت.	تمت مناقشته في اللجنة التشريعية بمجلس النواب.	مشروع قانون مقدم من الحكومة

م	التدخل التشريعي المطلوب	موقف التشريع	مقدم التشريع
31	دراسة تعديل بعض مواد الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالرعاية الاجتماعية من قانون الطفل، لضمان تمتع الأطفال كريمي النسب والأطفال المعثور عليهم بكافة حقوقهم ولا سيما حقي الصحة والتعليم.	لم يتم طرح دراسة التعديل التشريعي في مجلس النواب.	لم يتم تبني هذه النتيجة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة أو من مجلس النواب.
32	إصدار تشريع متكامل يعزز حقوق كبار السن.	مطروح للنقاش أمام لجنة التضامن بمجلس النواب.	مشروع القانون مقدم من النائبة الناصرية نشوى الديب، وهي نائبة مستقلة.
33	مواصلة التنسيق مع البرلمان في مجال مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان المصدقة عليها مصر.	خلال السنة الثالثة من إطلاق الاستراتيجية بدء مجلس النواب في استعراض التقرير الأول عن الاستراتيجية المقدم من اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بوزارة الخارجية.	يجري التنسيق في هذا الشأن بين اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب.

يُظهر الجدول السابق استمرار طرح عدد من القوانين التي نصت عليها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، أمام لجان البرلمان، ولكن تظل بعض مشروعات القوانين "حبيسة داخل أدراج لجان البرلمان"، لفترات طويلة، مثل مشروع تعديلات قانون الإجراءات الجنائية بما يتضمنه من إضافة مواد تتعلق ببدائل للحبس الاحتياطي وهو ما قد يحقق النتيجة المستهدفة الثانية في البند الفرعي الثاني الخاص بالحرية الشخصية في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك استحداث تعديل تشريعي يتيح لغير القادرين ماليًا الطعن أمام محكمة النقض على الأحكام الصادرة بالإعدام، مع وجوب انتداب محام للمحكوم عليهم بالإعدام، وهي خطوة مفترض فيها معالجة الثغرة التشريعية التي كانت موجودة فيما قبل والمتمثلة في خلو قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم 57 لسنة 1959 من وجوب انتداب محامي للمحكوم عليهم بالإعدام، وأيضًا عدم تمكين غير القادرين ماليًا من المحكوم عليهم بالإعدام من الطعن أمام محكمة النقض. ولكن ذلك لن يتحقق إلا بعد اعتماد مشروع التعديلات، ولكن هناك تأخر واضح في الوصول للنتائج المستهدفة بإصدار هذه القوانين.

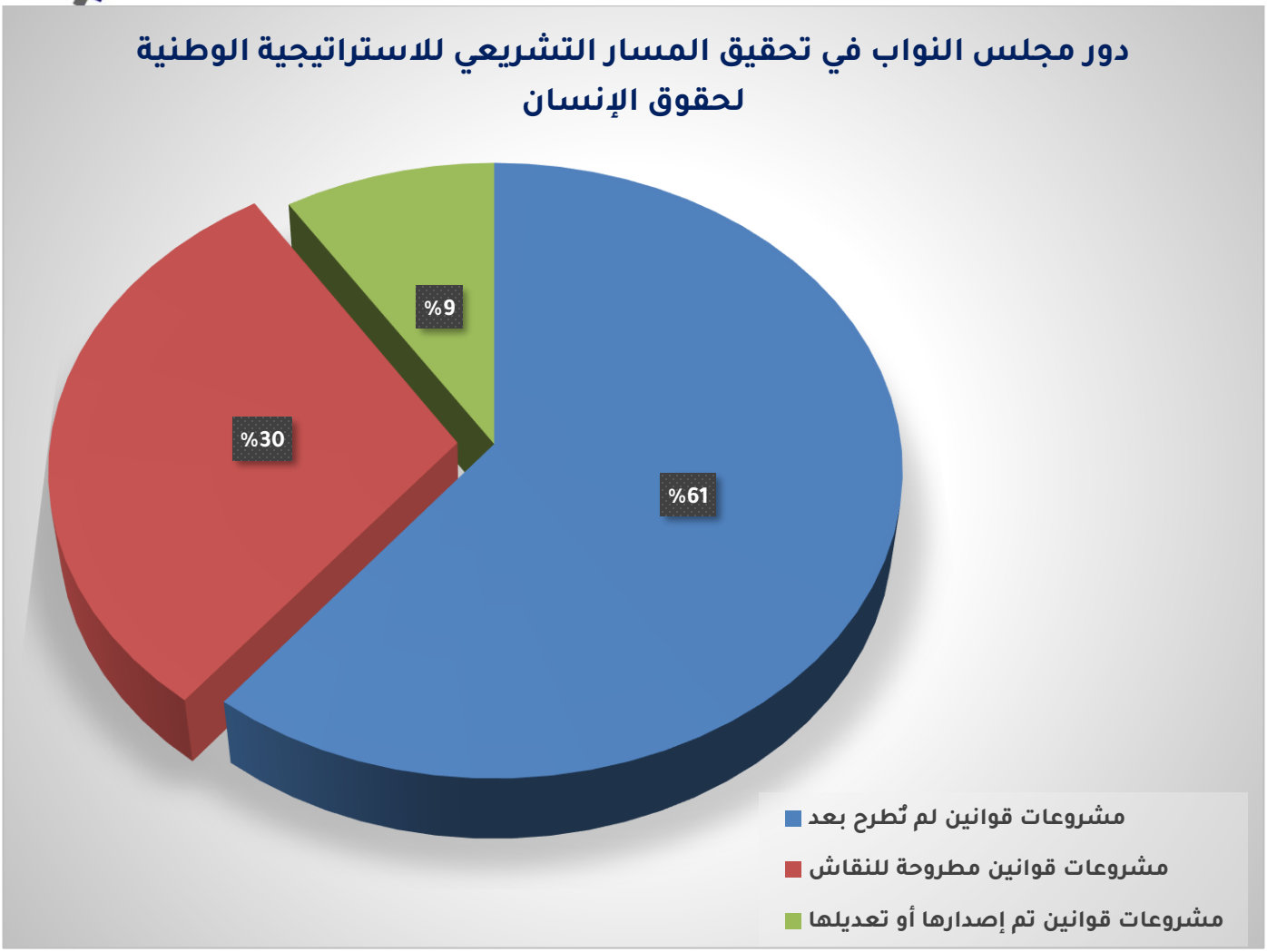

كما يوضح الشكل السابق دور مجلس النواب تجاه تحقيق النتائج المستهدفة من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمسار التشريعي، حيث نجح مجلس النواب فعليًا في تحقيق 9% فقط من المتوقع تحقيقه على مدار أكثر من عامين عن طريق الموافقة على 3 تشريعات، وهو معدل بطيء للغاية، بينما نجح مجلس النواب في إثارة النقاش حول عدد 10 موضوعات أخرى، بما يمثل 30% من إجمالي الموضوعات المستهدفة، في حين لم يتم تسليط الضوء على حوالي 61% من إجمالي التشريعات المستهدفة، وهو يعكس في النهاية وجود قصور ملحوظ في أداء مجلس النواب تجاه تحقيق الأهداف المطلوبة.

وتتضمن التعديلات المستهدفة مواد تشدد الضوابط الخاصة بممارسة الحبس الاحتياطي وهو يعد إعمالًا للنتيجة المستهدفة الأولى في ذات البند الفرعي الخاص بالحرية الشخصية. وتضمنت مشاريع القوانين الأخرى التي جرى النقاش حولها في العام الثاني للاستراتيجية تمهيدًا لاعتمادها "مشروع قانون العمل الجديد"، والذي ينص على تعديلات حاسمة تضمن حقوق المرأة وبعض الفئات الأخرى مثل الأطفال.

القانون الأول الذي جرى اعتماده هو قانون إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية، والذي يحقق جزئيًا النتيجة المستهدفة الخامسة الخاصة بتطوير التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والواردة في البند الفرعي الثامن الخاص بالحقوق الثقافية في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الإستراتيجية. ونوضح بأن عبارة جزئيًا تتعلق بأن تحقيق النتيجة المستهدفة السابقة لن يأتي بإصدار قانون واحد، فعدد التشريعات التي تحتاج لإعادة التعديل أو الإقرار فيما يخص الملكية الفكرية لا يمكن حصرها في قانون واحد.

أما القانون الثاني الذي تم إقراره فيتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم، وهو أحد أولويات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كما أنه التزام دستوري، والذي نص عليه الدستور المصري في المادة 96 على أن ينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات، ثم نص في المادة 240 على أن تكفل الدولة توفير الإمكانيات المادية المتعلقة باستئناف الأحكام الصادرة في الجنايات وذلك خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور وينظم القانون ذلك.

ووفق النص الدستوري، فهناك موعد إلزامي لإقرار التشريعات الخاصة باستئناف أحكام محاكم الجنايات، وذلك التزامًا بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي أقرت مبدأ التقاضي على درجتين في الجنايات، لأنه لا يمكن لأية ضمانة مهما كانت أن تحل محل الفرصة في إعادة النظر من حيث الموضوع في القضية المحكوم فيها على المحكوم عليه، وهو ما يؤكد أهمية مراجعة الأحكام الابتدائية من أجل السعي لتجنب الأخطاء التي قد تشوبها بقدر المستطاع، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق المحاكمة العادلة.

ورغم الالزام الدستوري المحدد زمنيًا، فإن إقرار هذا القانون تم يوم 16 يناير 2024، أي قبل يوم واحد فقط من انتهاء المُدة الدستورية المحددة بعشر سنوات، والتي انتهت يوم 17 يناير 2024. ويعكس التأخير الكبير في إقرار هذا القانون حتّى اللحظات الأخيرة، وجود تباطئ شديد في أداء مجلس النواب في مناقشة وإقرار التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومع ذلك، نشيد بإقرار هذا القانون الهام الذي يضمن تحقيق المحاكمة العادلة.

كما تم تعديل قانون العقوبات لجعل التحرش بالمرأة في وسائل المواصلات العامة أو في مكان عملها ظرفًا مشددًا للجريمة، وهو ما يساهم بشكل جزئي في تعزيز حقوق المرأة، وهو أحد المستهدفات الواردة في المحور الثالث من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمرأة، والطفل، وذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن، ونشير إلى أن تعديل قانون العقوبات لتشديد عقوبات التحرش بالمرأة، يحقق النتائج المستهدفة في هذا

الشأن بشكل جزئي، لأن الاستراتيجية نصت على إصدار تشريع شامل لحماية المرأة من العنف، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

ترى مؤسسة ماعت، أنه رغم مناقشة مشروعات القوانين السابقة، إلا أن مجلس النواب من المفترض أن يُسرّع وتيرة مناقشة وصياغة وإصدار مشروعات القوانين التي تحقق النتائج المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. لكن ما يبدو أن المجلس يمنح الأولوية للتشريعات الأخرى، يتجلى ذلك في موافقة مجلس النواب في الفترة الماضية، وبالأحرى خلال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني في الفترة من أكتوبر 2022 حتى يوليو 2023 على 188 مشروع قانون جرى تقديمها من مجلس الوزراء ومن أعضاء المجلس، ورغم أن هذه العدد من التشريعات يعطي انطباعًا على الجهود التي قام بها البرلمان إلا أن ثمة بواعث قلق تتمثل في كون هذه المشروعات لم تتضمن إلا عدد محدود للغاية من النتائج المستهدفة من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد أُرجأت بعض التشريعات التي استهدفتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان إلى دور الانعقاد الرابع، وكانت هناك فرصة سانحة لمجلس النواب لاعتماد أربعة قوانين تتعلق بالنتائج المستهدفة من الإستراتيجية جرى مناقشتهم منذ العام الأول للإستراتيجية، مع ذلك لم يجري الاتفاق علي صياغة جميع مواد هذه المشروعات قبل فض دور الانعقاد الثالث في 12 يوليو 2023، ومشروعات القوانين الأربعة، هم: قانون منع الزواج المبكر، وقانون حقوق المُسنين، وبعض التعديلات في قانون العمل التي تضمن حق المرأة في القطاع الخاص في أجازه وضع أسوة بنظيرتها في القطاع العام والحكومي، بالإضافة إلى مشروع قانون تسوية المنازعات التجارية والمدنية الرامي إلى تسريع وتيرة البت في المنازعات بآليات بديلة لتخفيف الضغط على المحاكم، ورغم مرور أكثر من 3 أشهر على بدء دور الانعقاد الرابع فإنه لا يوجد تقدم محرز في هذه القوانين.

تقييم اهتمام مجلس النواب بتشريعات حقوق الإنسان

نجح مجلس النواب خلال دور الانعقاد الثالث، والذي انتهى في يوليو 2023، بالقيام بدوره التشريعي والرقابي من خلال إقرار عدد (188) مشروع قانون بإجمالي عدد مواد بلغ (1774 مادة)، وعدد (51) اتفاقية دولية، وبلغت عدد الأدوات الرقابية الموجهة للعديد من الوزراء خلال الفترة ذاتها، نحو 1500 أداة بين سؤال وطلبات إحاطة وطلبات مناقشة عامة، وبلغ عدد الجلسات العامة 51 جلسة عامة بزمن قدره 185 ساعة عمل، وعدد المتحدثين 525 متحدثًا بإجمالي عدد مداخلات بلغ نحو (3600) مداخلة[5].

وبالرغم من أن بعض هذه التشريعات تساهم في تحقيق بعض الأهداف العامة الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، إلا أنه غاب التركيز عن نظر مشروعات القوانين التي نصّت عليها الاستراتيجية صراحة، والتي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان بشكلٍ مباشر. فخلال الفترة التي أقر فيها مجلس النواب (188) مشروع قانون، فإن القوانين التي تم إقرارها أو تعديلها المرتبطة بأهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان هي (1) فقط، أي أقل من 1% فقط من إجمالي التشريعات التي أقرها مجلس النواب خلال الفترة المذكورة.

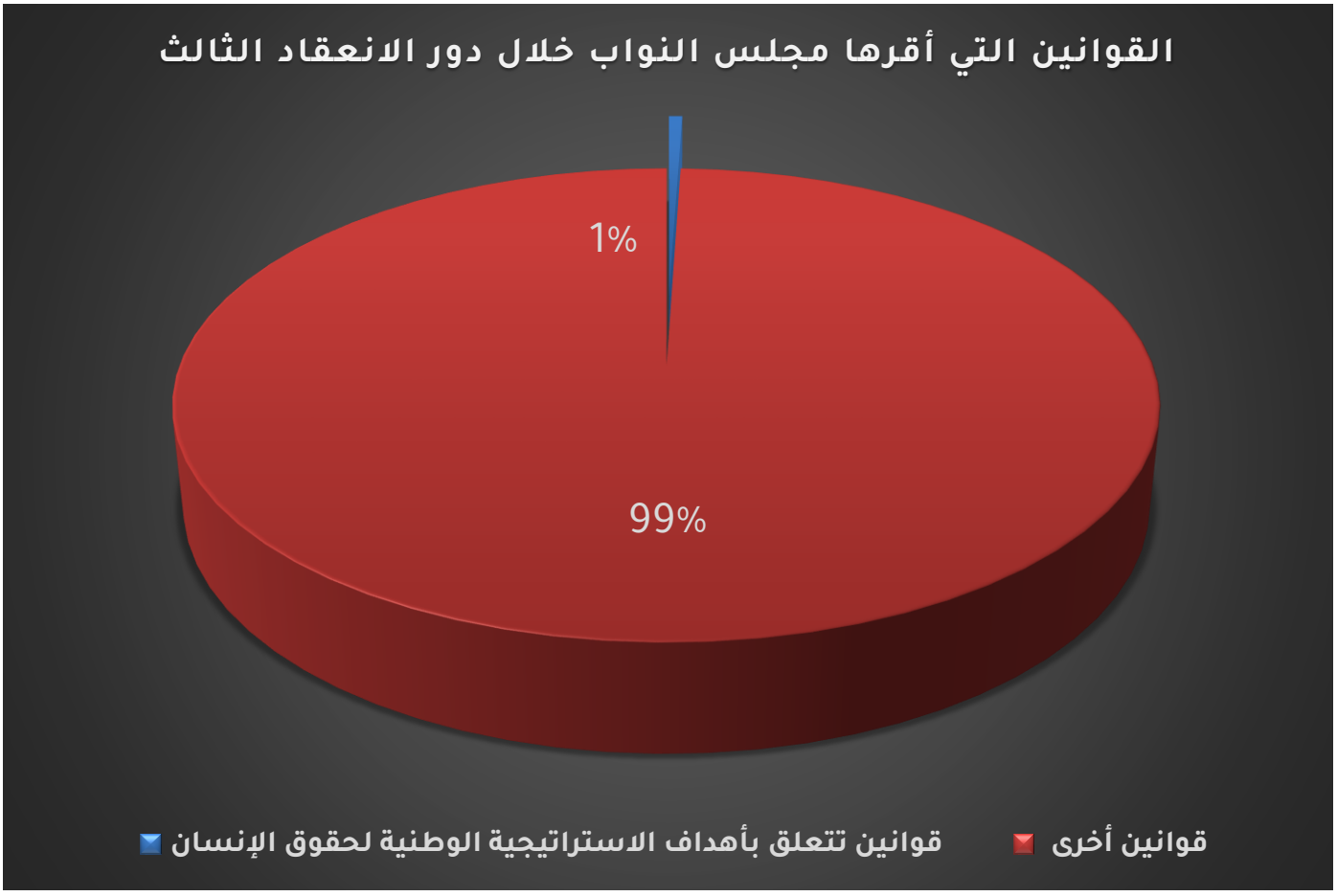

[5] حصاد مجلس النواب، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/Q11F4dG

وقد بدأ مجلس النواب دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني، في الأول من أكتوبر 2023، وبعد مرور قرابة أربعة أشهر، أقر مجلس النواب تشريعًا واحدًا متعلق بالاستراتيجية الوطنية، والمتمثل في تعديل قانون الإجراءات الجنائية، ليتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم.

ووفق اللائحة الداخلية لمجلس النواب يستمر دور الانعقاد لمدة تسعة أشهر على الأقل، بما يعني مرور أكثر من ثلث دور الانعقاد، دون أخذ خطوات كافية في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان؛ ومع انشغال البرلمان بالعديد من القوانين التي تتم إحالتها من الحكومة، فإن المعطيات الحالية تشير إلى احتمالية أخذ خطوات أفضل خلال دور الانعقاد الرابع، فخلال دوري الانعقاد الثاني والثالث تم إقرار قانون واحد متعلق بالاستراتيجية، بينما خلال ثلاثة أشهر من دور الانعقاد الرابع، تم إقرار قانونين متعلقين بالاستراتيجية، وهو معدل أفضل يكمن البناء عليه لأخذ خطوات للأمام في ملف التشريعات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية، حتى لا تكون الاستراتيجية في النهاية في موضع تقييم سلبي، باعتبارها لم تحقق أحد أهم أهدافها وهو المسار التشريعي، خاصة أن إنجازات مجلس النواب خلال عام 2023 تعكس عدم وضع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على رأس أولوياته، وعدم إحراز تقدم ملموس بشأنها.

وفي الوقت الذي نتحدث فيه عن بطء الخطوات التشريعية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فإن مجلس النواب نفسه وعبر تصريحات إعلامية يدرك أهمية النقاط التي نشير إليها، وتعهّد رئيس لجنة حقوق الإنسان النائب طارق رضوان، بتنفيذ خطة متكاملة العناصر للجنة التي يرأسها لتعزيز واقع حقوق الإنسان في مصر.

غير أن تلك الخطة السالف ذكرها لم تتضمن تحقيق إنجاز في وضع التشريعات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية، بما يعني أنه ليس من المتوقع تقديم اللجنة المعنية بهذا الملف في مجلس النواب، لرؤية تشريعية يتم إقرارها من مجلس النواب خلال الفترة القادمة[6].

ومن اللافت أن لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب، تنوي عقد لقاءات مع منظمات المجتمع المدني لمتابعة فعالياتها الخاصة بتطبيق كل ما جاء في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وبحث إصدار قانون حماية الشهود، والمبلغين، والمجني عليهم، وذلك بالرغم من تكرار تقديم منظمات حقوق الإنسان لرؤيتها بشكل تفصيلي بشأن هذه القضايا وتكرار المطالبة بوضع التشريعات اللازمة لتنفيذها، فمنظمات المجتمع ليست هي من تملك سلطة الحسم في تنفيذ الاستراتيجية وتحويلها إلى واقع ملزم[7].

[6] -مجلس النواب يُناقش مشروع قانون بشأن استراتيجية حقوق الإنسان الوطنية، متاح على الرابط التالي، https://2u.pw/tj8zzVp
[7] خطة متكاملة لـ"حقوق إنسان النواب".. تنفيذ الاستراتيجية الوطنية أولوية بدور الانعقاد الرابع، متاح على الرابط التالي، https://2u.pw/Xd7RNMf

وفيما يتعلق بالمستوى الرقابي لمجلس النواب، كانت هناك تحركات من بعض لجان المجلس وعلى رأسها لجنة حقوق الإنسان، بالإضافة لاستخدام بعض النواب أدواته الرقابية بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ولكنها لم تترجم إلى واقع فعلي كالوصول إلى التقدم بمشروع قانون، أو متابعة تنفيذ بعض نتائج الاستراتيجية الوطنية.

ورغم أن لجنة حقوق الإنسان تضع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ضمن أولويات عملها وإن كانت النتائج أقل من مستوى التوقعات، ولكن في الوقت نفسه لا يوجد اهتمام واضح من لجان البرلمان الأخرى في مناقشة القوانين التي نصت عليها الاستراتيجية الوطنية، بالإضافة لعدم وجود تحرك واضح من البرلمان وأعضائه لتبنى مخرجات الحوار الوطني، الذي رحب بها رئيس الجمهورية، وتحتاج لجهد تشريعي لتنفيذها.

دور الأحزاب الممثلة في مجلس النواب في تنفيذ أهداف الاستراتيجية

تساهم الأحزاب السياسية المصرية بشكل فاعل في تركيبة البرلمان الحالي، حيث يتواجد 13 حزب داخل مجلس النواب، ويزيد عددهم إلى 15 حزب في مجلس الشيوخ، ويبلغ عدد النواب المنتمين لأحزاب داخل مجلس النواب 475 مقعدًا بنسبة 83.77% من إجمالي المقاعد المنتخبة، بما يعكس حجم التمثيل الكبير للأحزاب داخل البرلمان، وقدرة الأحزاب على التأثير في المسار التشريعي والرقابي، والتعبير عن تطلعات المواطنين.

غير أنه بالرغم من قوة التمثيل الحزبي داخل مجلس النواب، فإن الاهتمام بالمسار التشريعي للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان جاء بعيدًا تمامًا عن اهتمام الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، فبينما استهدف المسار التشريعي للاستراتيجية الوطنية حوالي 33 تشريعًا، نجد أن مشروعات القوانين التي تم مناقشتها، سواء تم إصدارها أو لا زالت قيد المناقشة تبلغ (13 مشروع قانون)، ليتضح أن حزب واحد فقط هو من تقدم بمشروع قانون من القوانين المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وهو مشروع قانون تقنين أوضاع العاملين في الخدمة المنزلية، ومقدم من النائبة هالة أبو السعد عضو حزب مصر الحديثة.

فيما تم طرح مشروعي قانونين، من جانب نائبة مستقلة، حيث طرحت النائبة نشوى الديب، مشروع قانون لتعزيز حقوق كبار السن، ومشروع قانون شامل لحماية المرأة من العنف يتضمن تعديلات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما يخص المواد التمييزية، ويُجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة. وفي المقابل، يتضح أن (10) مشروعات وتعديلات على القوانين كانت مقدمة من الحكومة إلى مجلس النواب، وهو ما يشير إلى أن الحكومة هي من

كانت أكثر حرصًا على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، بينما لعب مجلس النواب دورًا أقل في تنفيذ المسار التشريعي الوارد في الاستراتيجية.

دور الأحزاب الممثلة في مجلس النواب في تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

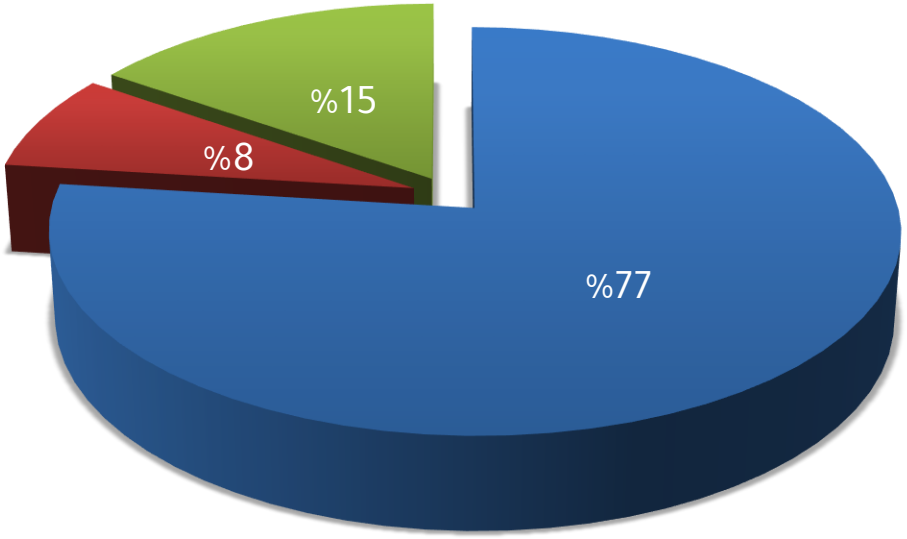

يشير الرسم السابق إلى وجود قصور في أداء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، فرغم اهتمام مجلس النواب ككل بعدد محدود من التشريعات التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فإن 77% من هذه التشريعات مقدمة من جانب الحكومة، بينما 15% منها مقدمة من نائبة مستقلة، فيما تقدم حزب وحيد بمشروع قانون واحد بنسبة 8% من إجمالي التشريعات التي جرى مناقشتها.

وبالرغم من الأحزاب السياسية صاحبة الأغلبية في تركيبة مجلس النواب الحالي، فإن الأرقام السابقة تعكس وجود قصور في أداء الأحزاب داخل مجلس النواب فيما يتعلق بالمسار التشريعي الوارد في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، خاصة أن التقدم بمشروع قانون يحتاج استيفاء العدد القانوني والمقرر بُعشر عدد أعضاء المجلس، وهو رقم ضئيل مقارنة بوجود حزب أغلبية يستطيع بسهولة استيفاء هذه النسبة ومن ثم التقدم بمشروع قانون في أي وقت. كذلك من اللافت غياب الدور التشريعي للأحزاب المنتمية للتيار الليبرالي أو تلك التي

تضـع حقوق الإنسـان في خطابها السـياسـي، فلم يكن هناك تعاون فيما بينها يتم ترجمته إلى مشروع قانون أو تعديل قانون قائم منصوص عليه في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

الدور المشترك للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان ومجلس النواب

بالرغم من وجود تنسـيق وتعاون بين "اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسـان"، ولجنة حقوق الإنسـان بمجلس النواب حتي قبل إطلاق الاسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان في سـبتمبر 2021، بغرض التشـاور بشـأن إطلاق الاسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان، فإن هذا التنسـيق تراجع بشـكل ملحوظ بعد إطلاق الاسـتراتيجية، كما لاحظنا أن التواصـل يتم بين اللجنة العليا الدائمة وبين لجنة حقوق الإنسـان بمجلس النواب فقط، وليس مع اللجان الأخرى، وذلك رغم وجود العديد من التشـريعات المنظورة أمام اللجان الأخرى وعلى رأسـها اللجنة التشـريعية بمجلس النواب، والتي ينبغي أن يكون هناك تواصـل بينها وبين اللجنة العليا الدائمة، وذلك لمتابعة المسار التشريعي للنتائج التي استهدفتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

وفق ما أعلنته اللجنة الدائمة لحقوق الإنسـان، فقد تم عقد الاجتماع الأول بشـأن الاسـتراتيجية الوطنية، بين اللجنة الدائمة، ولجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب في إطار الإعداد للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان، وذلك في 9 مايو 2021، حيث تم خلال هذا الاجتماع اسـتعراض أبرز ملامح مسودة أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان ونتائجها المستهدفة، كما تم التأكيد في هذا الاجتماع على تعزيز التواصـل والتشـاور مع لجنة حقوق الإنسـان بمجلس النواب بما يحقق الترابط والتضافر المنشود لكافة الجهود الوطنية ذات الصلة بالارتقاء بحقوق الإنسان[8].

وفي 26 ديسـمبر 2021، ناقشـت لجنة حقوق الإنسـان بمجلس النواب، سُـبل التعاون والتنسـيق مع إدارة حقوق الإنسـان بوزارة الخارجية، فيما يخص الشـكاوى الواردة إلى اللجنة من المواطنين، والهيئات، بشـأن ما يتعلق بحقوق الإنسـان، والتأكيد على نشـر ثقافة حقوق الإنسـان في ضـوء الاسـتراتيجية الوطنية، بحضـور السـفير خالد البقلي، والذي أكد أن مجلس النواب عليه دور في إيصال الصورة الحقيقة عن مصر في الخارج والرد على التقارير المسيئة لمصر[9].

وفي 2 فبراير 2022، اسـتمعت لجنة حقوق الإنسـان والتضـامن الاجتماعي بمجلس الشـيوخ، إلى السـفير خالد البقلي مسـاعد وزير الخارجية لحقوق الإنسـان، في ضـوء مناقشـة الاسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان، حيث تحدث عن الجهود المبذولة والاجتماعات المتواصـلة مع مختلف

[8] الاجتماع التحضيري بين اللجنة العليا ولجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب، https://2u.pw/PaFUHml
[9] تعاون بين «حقوق إنسان النواب» والخارجية لحل مشكلات وشكاوى المواطنين، https://2u.pw/ma7SC6S

الجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية للوقوف على رؤيتها ومقترحاتها فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية، وأكد السفير البلقي في هذه الجلسة على أهمية النهوض بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مصر بوجه عام، من خلال تعزيز احترام وحماية كافة الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، المتضمنة في الدستور والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية المنضمة إليها مصر[10].

وفي 29 مايو 2022، عقدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان برئاسة السفير خالد البقلي مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية، ورئيس الأمانة الفنية للجنة لقاءا تشاوريًا مع عدد من منظمات المجتمع المدني، وحضر اللقاء أعضاء من مجلسي النواب والشيوخ، وخلال هذا الاجتماع تم عرض جانب من الخطوات والجهود التي قامت بها مؤسسات الدولة المختلفة تجاه تنفيذ النتائج المستهدفة للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021 - 2026) على مستوى السياسات العامة، والتطوير المؤسسي، والتطوير التشريعي في محاور الاستراتيجية الأربعة[11].

وفي 13 ديسمبر 2022، أصدرت الأمانة الفنية لـ "اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان"، تقريرًا بعنوان "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.. عام من التنفيذ"، استعرضت من خلاله أبرز الجهود الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026، وأكد السفير خالد البقلي، على حرص مجلسي النواب والشيوخ على ممارسة دورهما الرقابي ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية وعقد جلسات استماع، واستخدام أدواتهما البرلمانية في متابعة تنفيذها مع الوزارات والجهات المعنية، وكذلك مع الأمانة الفنية للجنة العليا[12].

وبشأن الاجتماعات بين اللجنة العليا الدائمة، ولجنة حقوق الإنسان، الخاصة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، كان هناك اجتماع واحد في هذا الشأن، عقد في 3 يناير 2024، وذلك لمناقشة التقرير السنوي الأول للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الصادر عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان[13]، ولم تصدر اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، حتى الآن التقرير الثاني لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

ويعكس عدم إصدار اللجنة العليا الدائمة تقريرها الثاني حتى الآن، وجود تأخر واضح في عمل اللجنة العليا بشأن متابعة الاستراتيجية الوطنية، دون أن يكون هناك انتقاد أو رد من مجلس

---

[10] السفير "خالد البقلي" يستعرض الجهود المبذولة لتحقيق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، https://2u.pw/UdwEMm5

[11] الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان تعقد لقاءً تشاورياً مع منظمات المجتمع المدني، https://2u.pw/N1gbf5q

[12] البقلى: جهود تقرير الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد جدية الدولة فى تنفيذها، https://www.dostor.org/4255919

[13] رئيس «حقوق النواب»: وزارات بالحكومة لا تنفذ «الاستراتيجية الوطنية» ومنها «الثقافة»، https://2u.pw/1xWwAlt

النواب على تأخر اللجنة العليا الدائمة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية على مدار أكثر من عامين منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. كما لم يكن هناك انتقادات تُذكر من جانب البرلمان مقدمة للجنة العليا الدائمة بشأن رؤيتها وخطتها في تحقيق أهداف الاستراتيجية، بينما في المقابل وجهت لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب انتقادات إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان، خلال اجتماع الجانبين يوم 2 يناير 2024، وانتقد وكيل اللجنة النائب محمد عبد العزيز، عدم تناول تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان عن إصدار آلية وطنية لمكافحة التعذيب14.

أولويات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

في إطار المتغيرات التي يشهدها العالم، فإن مصر تحتاج إلى تعزيز الاستقرار على كافة المستويات، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي، بولاية جديدة لمدة 6 سنوات، يقوم خلالها الرئيس باستكمال العمل على إرساء قواعد الجمهورية الجديدة، والتي تأتي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، على رأس أولوياتها، بما يضع جميع مؤسسات الدولة مطالبة بتفعيل الاستراتيجية، وإيلاء التشريعات الخاصة بها الأهمية الأولى، حتى نصل لتنفيذ الاستراتيجية بشكل كامل في موعدها المحدد في سبتمبر 2026.

وفي مرحلة ما بعد صدور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كانت هناك تحركات هامة لتعزيز حقوق الإنسان، وكان مصدرها أيضًا رئيس الجمهورية، على رأسها الدعوة للحوار الوطني، ومبادرة العفو الرئاسي، وقد تم تحقيق عدد من النتائج الإيجابية من خلال الحوار الوطني ولجنة العفو الرئاسي، بما يجعل هناك أولوية لاستكمال هذه النجاحات من خلال التشريعات اللازمة.

ومن منطلق حقوقي، نؤكد أهمية العمل على سرعة إصدار التشريعات التي نصت عليها الاستراتيجية، كتعديل قانون الإجراءات الجنائية لمعالجة مشكلة الحبس الاحتياطي، بل إن هناك مقترحات ظهرت خلال الحوار الوطني، بأن يتم صياغة قانون جديد للإجراءات الجنائية يتلافى كل المشكلات في القانون الحالي، ويعالج كافة المطالب التي أعلنتها الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

كما يأتي على رأس الاحتياجات التشريعية في ضوء الاستراتيجية الوطنية، إصدار قانون حرية تداول المعلومات، واستحداث قانون حماية المبلغين والشهود، وقانون مناهضة العنف ضد

[14] مطالب في حقوق إنسان النواب بإنشاء آلية وطنية لمكافحة التعذيب، https://2u.pw/RsYf1iZ

المرأة، وقانون تنظيم حقوق كبار السن، بالإضافة لاستمرار تعديل قانون العقوبات أو صياغة قانون جديد بهدف وضع العقوبات المناسبة للجرائم سواء بتخفيض حجم العقوبة عن بعض الجرائم، أو تشديد العقوبات لبعض الجرائم لتحقيق الردع.

1. تشريعات تعزيز الحقوق المدنية والسياسية

نصَّت الاستراتيجية الوطنية على عدد من النتائج الهادفة لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية، في إطار النهوض بكافة حقوق الإنسان المتضمنة في الدستور والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية المنضمة إليها مصر.

يمثل ملف الحبس الاحتياطي، أحد أهم الأولويات للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وتم النص عليه بشكل واضح ثلاث مرات في النتائج المستهدفة من الاستراتيجية الوطنية، كما تم الحديث عنه بشكل ضمني في العديد من التوصيات الأخرى، ومن بينها التأكيد على مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان المصدقة عليها مصر، كما أن الحبس الاحتياطي جزء من المطالب الخاصة بتعديل قانون الإجراءات الجنائية، والذي نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، لتحقيق عدد من النتائج من بينها إنفاذ الالتزام الدستوري بحماية حرمة الحياة الخاصة للمجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين.

وتأكيدًا لأهمية تعديل تشريعات الحبس الاحتياطي، كان هذا الملف ضمن أولويات الحوار الوطني، حيث تم تقديم عدد من المقترحات التي تشمل تقليل مدة الحبس الاحتياطي إلى عام واحد، بدلاً من عامين، وإتاحة الطعن على قرارات الحبس أمام القضاء، وكذلك النص على كفالة أحقية المفرج عنهم في الحصول على تعويضات كبرى، حال ثبوت بطلان الإدانة والحكم بالبراءة أمام المحكمة، بالإضافة لمقترحات وضع بدائل للحبس الاحتياطي، بما يجعل هذا التشريع من الأولويات على طاولة البرلمان التي يمكن تحقيقها خلال دور الانعقاد الحالي[15].

2. تشريعات تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يمكن القول أن هناك جهود للبرلمان في هذا الإطار، في ضوء القوانين المحالة من الحكومة لمواكبة الاحتياجات التنفيذية خلال العامين الماضيين، وخطط الحكومة لإدارة الاقتصاد وتعزيز الحقوق

[15] مقترح مصري لمعالجة «مشكلات الحبس الاحتياطي» وتداعياته، متاح على الرابط التالي، https://2u.pw/IxJ9b9R

الاجتماعية، وفي هذا الإطار أقر البرلمان زيادة علاوة غلاء المعيشة الاستثنائية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية والعاملين بالدولة غير المخاطبين به وبتقرير زيادة المنحة الاستثنائية للعاملين بشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام ومنح أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم منحة استثنائية.

إلا أنه من الملاحظ أن التشريعات الخاصة بهذا المحور، مرتبطة بما تحيله الحكومة من مشروعات قوانين، وأغلبها قوانين تهدف لزيادة موارد الدولة، وذلك في ظل التحدي الاقتصادي الذي عاظم من أثاره الحرب الروسية الأوكرانية والتي أثرّت على سلاسل الإمداد وهوت بسعر العملة المصرية مقابل العملات الأجنبية وما تبع ذلك من إجراءات لتحرير سعر الصرف للعملة المصرية مقابل العملات الأخرى. ما قلص النمو الاقتصادي وغل يد الحكومة في الوفاء بالتزاماتها حيث ارتفعت تكلفة المعيشة وارتفاع أسعار الخدمات الأساسية والمواد الغذائية لمستويات لم يسبق أن وصلت إليها، ورغم محاولات الحكومة توفير بدائل لتفادي الأزمة الاقتصادية إلا إن أعداد لا بأس بها لا تزال متضررة وهو ما أثر على تفعيل مجموعة من النتائج الواردة في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي وصل إلى 34.6% في نوفمبر 2023 متأثرًا بارتفاع أسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 64.5% على أساس سنوي، ووصلت أسعار بعض السلع الأساسية لمستويات غير مسبوقة ما جعل بعض الفئات الأقل دخلًا تعزف عنها مُجبرة.

وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، عدة تشريعات لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم يتم النظر فيها من جانب البرلمان، وعلى رأسها تقنين أوضاع العاملين في الخدمة المنزلية، وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة لضمان سلامة وجودة منتجات الغذاء المحلي والمستورد، وتطوير معايير الجودة والمواصفات القياسية للعديد من سلع المنتجات الزراعية، وتعزيز قدرات ودور الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

وفي ضوء التحديات الاقتصادية، فإن هناك حاجة لمزيد من الاهتمام البرلماني، بتنفيذ النتائج التي حددتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بمحور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار الاستجابة لاحتياجات المواطنين لمواجهة التحديات المتزايدة، وذلك من خلال الاهتمام بالتشريعات التي تساهم في زيادة فرص العمل الجديدة من خلال تعزيز سياسات التشغيل في القطاعات المختلفة، وإحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتفعيل دور القطاع الخاص في إعمال الحق في العمل، وذلك في ضوء النتائج التي نصت عليها الاستراتيجية الوطنية.

كما أن هناك أهمية للعمل على تحديد وسد الفجوات في تغطية برامج الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة، والتوسع في دعم برنامج "تكافل وكرامة" لاستهداف الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد، مع التمكين الاقتصادي للأسر القادرة على العمل لتخرج من خط الفقر، بالإضافة لتطوير نظام الضمان الاجتماعي ومنظومة التأمينات والمعاشات بحيث تشمل جميع الفئات المستهدفة، كما أن الاستراتيجية الوطنية أكدت على أهمية تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية الفعالة لتوفير المساعدات والإعانات العاجلة في حالات الأزمات والطوارئ.

3. تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل وذوي الإعاقة والشباب وكبار السن

أحد أهم الإنجازات التي حققها البرلمان، في التشريعات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتحديد فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، هو تعديل قانون العقوبات لجعل التحرش بالمرأة في وسائل المواصلات العامة أو في مكان عملها ظرفًا مشددًا للجريمة، وهو التدخل التشريعي الذي يساهم بشكل فاعل في مكافحة جريمة التحرش ضد المرأة والحد منها.

إلا أن هناك العديد من القوانين الخاصة بالاستراتيجية في هذا المحور، لم يتم تناولها من جانب البرلمان، خاصة فيما يتعلق بإصدار قانون شامل لحماية المرأة من العنف يتضمن تعديلات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما يخص المواد التمييزية، ويُجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة، حيث أن إصدار هذا القانون من مستهدفات الاستراتيجية الوطنية، ولا يوجد تدخل برلماني فاعل بشأنه حتى الآن، إلا من خلال تقدم بعض النواب به كمشروع قانون، ولم يتخذ الخطوات الفعلية بشأنه ليرى النور.

كما أن هناك عدد من القوانين التي نصت عليها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وما زالت تنتظر أن يتم وضعها ضمن خطط مجلس النواب لإقرارها، وتتمثل في التدخلات التشريعية الآتية: تعديل القوانين بما يعزز حقوق المرأة، ويضمن المصلحة الفضلى للطفل، وتيسير حصول المرأة على كافة حقوقها وحقوق أطفالها كاملة دون تأخير.

بالإضافة إلى إصدار قانون منع زواج الأطفال، وتعزيز إجراءات منع الزواج القسري والمؤقت، ودراسة تعديل بعض مواد الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالرعاية الاجتماعية من قانون الطفل، لضمان تمتع الأطفال كريمي النسب والأطفال المعثور عليهم بكافة حقوقهم ولا سيما حقي الصحة والتعليم، وإصدار تشريع متكامل يعزز حقوق كبار السن.

ومن المهم الاهتمام بمستهدفات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والعمل على صياغة سياسات تهدف إلى التصدي للموروثات الثقافية السلبية المتوارثة التي ترسخ التمييز ضد

المرأة، وهو ما يحتاج إلى تعزيز التشريعات في هذا الشأن خاصة إصدار قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة، والعمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وتفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها.

كما أنه من الأهمية بمكان، اهتمام مجلس النواب، بتعديل تشريعات الأحوال الشخصية، للوصول للنتائج المستهدفة في الاستراتيجية من حماية الأطفال والحد من ظاهرة الأطفال بلا مأوى، وترسيخ مبدأ المصلحة الفضلى للطفل عند كافة الجهات المعنية بالأطفال، بالإضافة لوضع السياسات والتشريعات التي تحد من استمرار ممارسات أسوء أشكال عمالة الأطفال، وكذلك تعزيز وإحكام الرقابة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.

كذلك ينبغي التأكيد على تكامل جهود الدولة لدعم كبار السن، ففي حين صُدرت توجيهات رئاسية بشأن تخصيص 100 مليون جنيه لدعم كبار السن، فإن هناك أهمية لصدور تشريعات في هذا الإطار لتحقيق النتائج المستهدفة في الاستراتيجية، خاصة ما يتعلق بإصدار تشريع متكامل يعزز حقوق كبار السن، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمسنين، بالإضافة لتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين.

4. محور التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان

يأتي محور التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، الذي نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، في إطار المسؤولية المشتركة لكل مؤسسات الدولة ومن بينها البرلمان حيث يهدف هذا المحور إلى التوسع في برامج التثقيف، وإدراج أنشطة متنوعة لنشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن في المجتمع.

ويمكن أن يساهم البرلمان في تنفيذ هذا المحور بشكل فاعل، من خلال تعزيز الاهتمام بالتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان وتأكيد الاهتمام بها، وإعطائها الأولية في عمل البرلمان، خاصة أن استراتيجية حقوق الإنسان تضم كافة المحاور ومن بينها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يستدعى أن يضع البرلمان محاور الاستراتيجية على رأس أولويات عمله التشريعي والرقابي، وهو ما ينعكس بشكل تلقائي على نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، من خلال وصول رسائل التوعية للمجتمع وكافة أفراده بشكل عملي من خلال التشريعات التي تولي الاهتمام بتعزيز حقوق الإنسان، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي تمثل تحرك وطني للدولة المصرية نحو الارتقاء بحقوق الإنسان.

كما نؤكد أن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، تحتاج إلى وضع مفاهيم المواطنة، والتسامح، وعدم التمييز، من الركائز الأساسية في مناهج التعليم ووسائله، واتخاذ خطوات جادة لإدماج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان في المقررات الدراسية للتعليم ما قبل الجامعي، وذلك بالتعاون بين البرلمان والحكومة ومنظمات المجتمع المدني، لوضع خطة وطنية متكاملة لتعليم حقوق الإنسان في مرحلتي التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي، بالإضافة لعمل البرلمان على متابعة إنشاء وحدات حقوق الإنسان في المؤسسات الحكومية المختلفة ورفع مستوى وعى العاملين بحقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق ببناء قدرات وتدريب القائمين على إنفاذ القانون في هيئة الشرطة، وفق ما حددته الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي إطار تأكيد وتكامل جهود تعزيز حقوق الإنسان في مصر، تتأكد أهمية إنشاء قاعدة بيانات وطنية خاصة بحقوق الإنسان معنية بتجميع وتبويب وفهرسة القوانين، ومدونات السلوك، والاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة المنضمة إليها مصر، والتطبيقات القضائية في تطبيق معايير وضمانات حقوق الإنسان الصادرة عن المحاكم العليا المصرية.

ومع التطورات التكنولوجية وتطور الذكاء الاصطناعي، فإنه يمكن الاستعانة بهذه التطورات لتحقيق أهداف الاستراتيجية، من خلال تصميم برامج تدريبية متخصصة ومستمرة للعاملين في وسائل الإعلام في مجال حقوق الإنسان، وإجراء معالجات درامية موضوعية توضح وتبسط للرأي العام قيم ومبادئ حقوق الإنسان، والتوسع في استخدام المنصات الصحفية والإعلامية والرقمية المختلفة لنشر الوعي بقيم ومبادئ حقوق الإنسان.

التوصيات

- إعلان دور الانعقاد الرابع لمجلس النواب، "دور انعقاد الاستراتيجية الوطنية" لإنهاء أغلب التشريعات المتعلقة بالاستراتيجية.
- التركيز على الانتهاء من التشريعات ذات الأولوية في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خلال دور الانعقاد الرابع لمجلس النواب مثل قانون حرية تداول المعلومات والإحصاءات والبيانات الرسمية، وقانون حماية المبلغين والشهود؛ وقانون شامل لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وتعديل قانون الإجراءات الجنائية لتلافي المشاكل المثارة بشأن الحبس الاحتياطي.
- قيام البرلمان بدور رقابي فاعل في مراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية من جانب كافة المؤسسات التنفيذية المعنية، وإصدار تقرير مع نهاية دور الانعقاد الرابع بشأن ما انتهى إليه تنفيذ الاستراتيجية بكافة محاورها.
- التعاون بين مجلس النواب واللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، لوضع خطة العمل التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية لتحقيق النتائج التي تضمنتها وتوضيح الأدوار المنوطة بكل جهة لتنفيذ النتائج المستهدفة من الاستراتيجية والإطار الزمني لتحقيق كل نتيجة لضمان تنفيذها في موعدها.
- التنسيق بين مجلس النواب والأمانة العامة للحوار الوطني، لترجمة أهداف الاستراتيجية الوطنية والتي تضمنتها مخرجات الحوار الوطني، إلى تشريعات ونتائج فعلية.
- مشاركة البرلمان في جهود التثقيف وبناء القدرات لتعزيز حقوق الإنسان، من خلال تنظيم الفعاليات المشتركة مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لنشر ثقافة حقوق الإنسان واحترامها.
- استحداث حقيبة وزارية جديدة تعني بحقوق الإنسان، تتولى التنسيق بين مختلف الوزارات والجهات في مصر للارتقاء بحقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ الخطط الوطنية لحقوق الإنسان ومن بينها الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.